

(1) التعليم والكسب وسوق العمل:

1-3 الاستثمار في التعليم ونظرياته:

يُعتبر التعليم استهلاكاً واستثماراً في الوقت ذاته سواءً كان التحليل فردياً أم مجتمعياً .

1-1-3 نظرية رأس المال البشري:

إن جانباً من عرض العمل المتعلم يعتمد على مفهوم الاستثمار الخاص في التعليم والأسس النظرية عديدة

منها:

- نظرية الاستثمار: التعليم يرفع الإنتاجية .
- نظرية الإنتاجية الحديثة: (يعظم رب العمل ربحه في تحديد الطلب على العمل) .
- نظرية عرض العمل: (يعظم العامل كسبه من استثماره في رأس المال البشري وخيار العمل أو ساعات الفراغ) .

كما أن المشاهدات الواقعية (جانبيات عمر . كسب) والحسابات التي تمت لحساب معدل العائد من الاستثمار في التعليم لعدد من دول العالم . أدت إلى تعزيز ما عرف بنظرية "رأس المال البشري" حيث تم حساب معدلات العائد بحسب مستويات التعليم في البلدان المتقدمة والنامية (معدلات فردية واجتماعية) . ويدخل في الحساب عناصر مثل: الدخل أمد الحياة، توقعات البطالة، الخبرة، الضريبة .

لقد شاب القصور نظرية رأس المال البشري في عدد من الجوانب منها:

- (1) افتراض كمال السوق ، وهي ليست كذلك سواءً من حيث المنافسة أو الأجور أو الحركية .
- (2) افتراض أن التعليم يرفع الإنتاجية وأن الإنتاجية خاصة العامل .
- (3) عدم قدرة متغيرات رأس المال البشري (التعليم والخبرة) على تفسير متغيرات الدخل بشكل مرض (الإجزئياً) .
- (4) اختلاف الدخل بحسب العرق والجنس والخلفية العائلية ومنصب العمل ...
- (5) اختلاف النتائج باختلاف النموذج والبيانات المستعملة .
- (6) وجود أهداف أخرى للتعليم غير اقتصادية .

مما دفع إلى بروز نظريات أو تفسيرات أخرى لفوارق الأجر بين العاملين.

2-1-3 نظرية المصفاة:

وترى هذه النظرية أن:

- التعليم لا يرفع الإنتاجية بل يكشف عنها لرب العمل.
- التعليم يلعب دور المصفاة على بوابة سوق العمل أو داخله.
- وقد تم اختبار هذه الفرضية بالعديد من الدراسات ، وكانت النتائج متفاوتة. كما برزت عنها تساؤلات منها:
 - هل تكشف المصفاة الإنتاجية؟
 - ما أسباب فروق الإنتاجية المكشوف عنها بالمصفاة؟
 - إن كان التعليم سبباً لأجزاء من هذه الفروق فكم نسبة هذه الأجزاء؟
 - وأخيراً هل التعليم مصفاة القدرات أم مصفاة المواقف (الاجتماعية)؟

3-1-3 نظرية الإشارة والمؤشرات:

(التي تمكن رب العمل من تحديد الأجر قبل معرفته للإنتاجية)

- الإشارة: قابلة للتغيير بالتعليم والتدريب والخبرة.
- المؤشرات: ذاتية ودائمة كالعرق والجنس.
- قدمت النظرية تفسيراً لمكافأة هذه الإشارات والمؤشرات ولكن لم تؤكد لنا دور التعليم بالإنتاجية.

4-1-3 نظرية التنافس على العمل:

- الإنتاجية ليست خاصية الفرد بل خاصية العمل (التكنولوجيا).
- التعليم يكشف قدرات المتعلم على التكيف والتعلم.
- رب العمل مستعد لتكوين العاملين لديه لشغل الأعمال اللازمة له (السوق الداخلية).
- رب العمل مستعد لدفع أجر عالي لحملة المهارات للاحتفاظ بهم (التكوين الخاص).
- يقبل العامل بالبقاء في خط الانتظار بغية الحصول على عمل جيد.

5-1-3 نظريات تجزؤ سوق العمل: -

- افتراض واختبار وجود عدة أسواق عمل منفصلة:
 - سوق عمل أولية مستقلة أطر القيادة: (فيها دوران للعاملين).
 - سوق عمل أولية تابعة أطر الإدارة والإنتاج: فيها ثبات نسبي غير إبداعي.
 - سوق عمل ثانوية العمال الأقل مهارة: فيها دوران لأنها هامشية.
 - التكنولوجيا تحدد الأعمال ومن ثم خصائص العاملين المطلوبين لشغلها.
 - في تطور جذري عرض أن سبب التجزؤ في السوق ليس التكنولوجيا وإنما الصراع الطبقي (عمال - أرباب عمل) ورغبة أرباب العمل بقسمة سوق العمل من أجل الإستغلال.
 - التقانة تعمق تجزؤ السوق ولا تخلق ذلك التجزؤ.

- المشكلات: تعريف الأقسام بدقة (حدودها غير منظورة).

2-3 الأجر ومعدلات العائد من التعليم:

إن أحد أبرز الجوانب التي يؤدي فيها التعليم دوراً أساسياً في سوق العمل (وربما يشكل مشكلة لها) هو العلاقة المثبتة في كل مكان في العالم تقريباً والفائلة إن ذوي التعليم الأعلى يتقاضون بالمتوسط أجوراً أعلى من ذوي التعليم المنخفض، كما أن وتيرة نمو أجورهم هي أيضاً أعلى من حال ذوي الدخل المنخفض. ويعود تفسير ذلك وفق أنصار نظرية رأس المال البشري وتوابعها إلى أن تكلفة التعليم والتدريب مرتفعة سواء كانت التكلفة المباشرة أي الإنفاق على التعليم وتوابعه (أقساط، سفر، سكن، مواد تعليمية...) أو تكلفة الفرصة الممكن قياسها بالدخل الضائع الناجم عن الالتحاق بالدراسة عوضاً عن الدخول مباشرة إلى سوق العمل بمستوى التعليم الأدنى. وقد تمت في العديد من دول العالم دراسات وتم احتساب معدلات العائد الفردي والمجتمعي لمختلف مراحل التعليم

تستند نظرية رأس المال البشري التي تحاول الإجابة عن تساؤل، لماذا يدفع رب العمل أجوراً أعلى لذوي التعليم الأعلى؟، إلى نظريتين قاعديتين: نظرية الإنتاجية الحدية ونظرية عرض العمل.

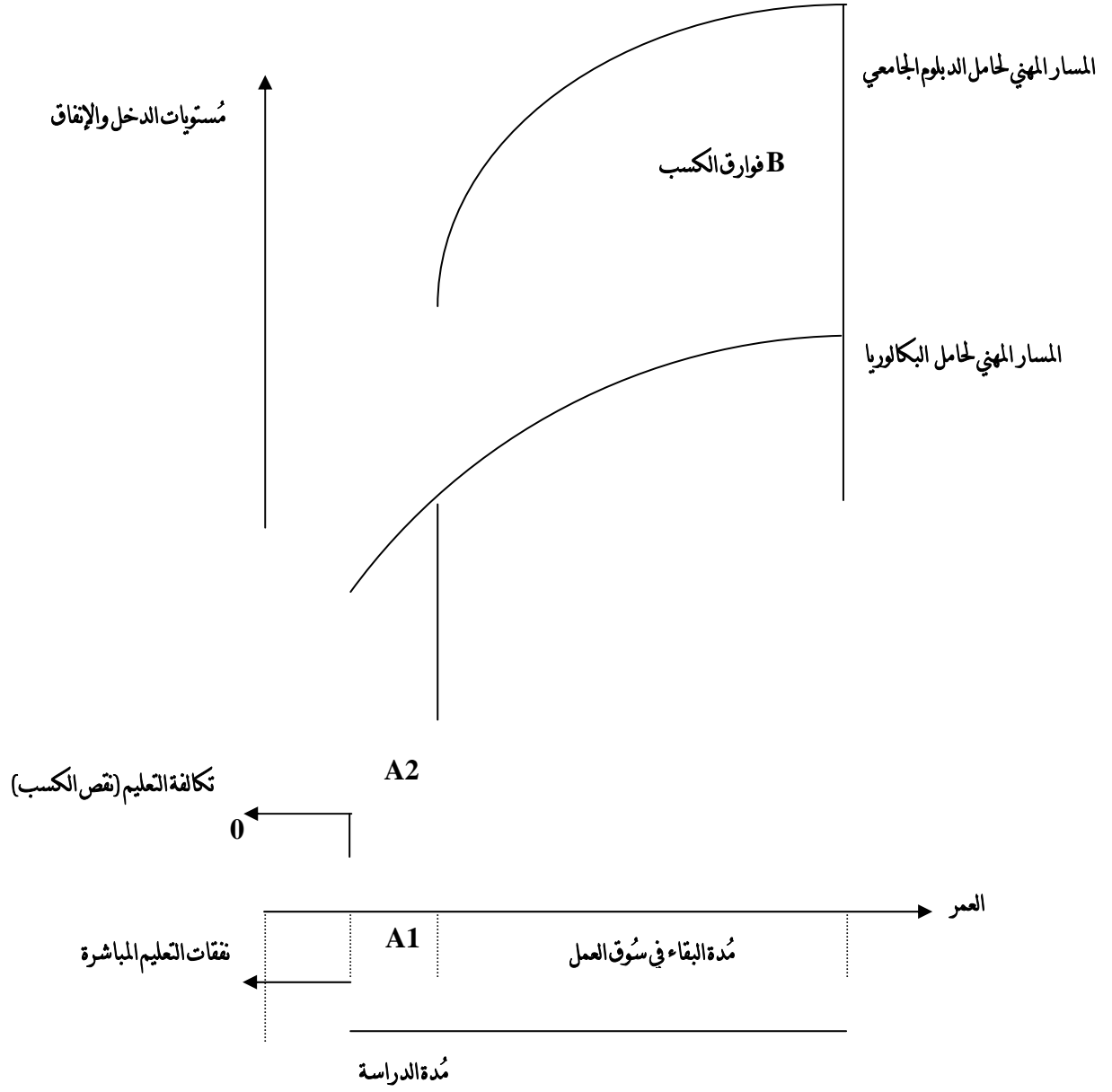
وفيما يتعلق بالإنتاجية تطرح منظومات الأجر لدى الحكومة والقطاع العام المتحيزة نحو الشهادة وليس الكفاءة ونحو الشهادة الأعلى وليس الأدنى، مشكلات عدة على النظرية الاقتصادية (معدلات عائدمتحيزة) وعلى السياسات الاقتصادية والتعليمية والتشغيلية.

3-3 جانبيات العمر = الكسب:

يمثل الشكل رقم (1-3) الشكل العالمي لجانبيات العمر. الكسب ومنه نجد أنه:

- بالمتوسط كلما ارتفع مستوى التعليم ارتفع الكسب.
- بالمتوسط كلما ارتفع مستوى التعليم ارتفع معدل نمو الكسب.
- ولكن ماذا عن التشوهات الأجرية التي قد تفسر جزءاً مهماً من فوارق الأجر.

الشكل (1-3)



4-3 مُحددات الكسب:

إن حصيلة الدراسات العديدة يمكن أن تضع هذه المحددات في الزمر التالية:

- مؤشرات خصائص العامل الذاتية والمكتسبة، مستوى الذكاء، التعليم، التدريب
- مؤشرات الخلفية الاقتصادية . الاجتماعية للعامل .
- مؤشرات سوق العمل المؤسسة، القطاع، المنصب، ... النظم.

وعلى العموم فإن معادلة رأس المال البشري بشكلها النيوكلاسيكي المبسط تقتصر على التعليم والخبرة وتأخذ الشكل الآتي:

$$R = f (S , E)$$

حيث:

R هو مستوى الأجر

S هي سنوات التمدرس

E هي سنوات الخبرة

والشكل الدالي الدقيق يختلف من دراسة لأخرى. كما أدخلت متغيرات أخرى كان إهمالها يقود إلى تمييز في معاملات E,S (مثلاً أثر نوعية التعليم أو مكان الإقامة...) وكانت تستعمل بيانات مقطعية عوضاً من بيانات طولانية لا يسهل توفيرها .

وإن طريقة دالة الكسب "الموسعة" يمكن أن تستعمل لتقدير العوائد للتعليم عند مختلف المستويات بواسطة تحويل متغير سنوات التمدرس المتصلة إلى سلسلة من المتغيرات الوهمية بالعودة إلى حلقات التمدرس المكتملة الرئيسية أي الابتدائي و الثانوي العالي أو حتى لمختلف أنماط المناهج (مثلاً المهني مقابل العام) من نفس المستوى التعليمي الواحد .

5-3 تحليل تكلفة - منفعة في التعليم:

1-5-3 المبادئ العامة:

تستند النظرية الاقتصادية إلى مفهوم الفرد الرشيد . وهو الفرد الذي يتخذ قراراته على أساس مقارنة المنافع والتكاليف لأي مشروع ينوي الانخراط به . وإحدى طرق التحليل هي طريقة تحليل التكلفة- المنفعة Cost-Benefit Analysis (CBA) . ويمكن توسيع التحليل CBA إلى الجانب الاجتماعي وتطبيقه على مجال اتخاذ القرار الحكومي بالاستبدال بالمنافع والتكاليف الخاصة بالمنافع والتكاليف الاجتماعية . فمفهوم المشروع العمومي (مثل إنشاء مدرسة أو بناء طريق سريع أو خطط سكك حديد) يمكن أن يتعلق بأي قرار عمومي له تبعات على استعمال الموارد وحسن تخصيصها .

تعني CBA "تعظيم، القيمة الحالية لكل المنافع ناقصاً القيمة الحالية لكل التكاليف، في ظل قيود معينة . وهذا يمكن تجزئته إلى أربع مسائل:

- (1) ما التكاليف وما المنافع التي ينبغي إدخالها ؟
- (2) كيف ينبغي أن يتم ترمين التكاليف والمنافع ؟
- (3) عند أي معدل فائدة ينبغي إجراء حسم قيم التكاليف والمنافع المستقبلية من أجل الحصول على القيم الحالية (القيم المكافئة التي يحصل عليها المرء أو يدفعها اليوم ، أي حين اتخاذ القرار) ؟

(4) ما الضوابط أو القيود ذات الصلة؟

وتعتمد طريقة الإجابة عن هذه الأسئلة على تحديد من هو الذي نريد تعظيم رفاهه: الفرد أم المجتمع؟
مثلاً، لنر أولاً، الأجوبة التي تقدم من جانب متخذ القرار الاستثماري الخاص (الطالب أو أسرته هنا):

- (1) المنافع والتكاليف الخاصة التي يمكن قياسها بتعايير مالية ينبغي إدخالها .
- (2) المنافع والتكاليف هي المداخيل والنفقات المالية، كما هي مقاسة بالأسعار السوقية، والفرق بينهما يمثل أرباح الاستثمار .
- (3) معدل الفائدة السوقي هو ما ينبغي استعماله من أجل حسم توقعات الأرباح السنوية .
- (4) القيود الرئيسية هي قيود التمويل المفروضة على الإنفاق .

أما من أجل الجانب الاجتماعي في CBA، فالنطاق سيكون أوسع والأفق الزمني يمكن أن يكون أطول .
وهنا تكون الأجوبة:

- (1) كل المنافع والتكاليف ينبغي إدخالها سواء أكانت خاصة أم اجتماعية، مباشرة أم غير مباشرة، ملموسة أم غير ملموسة .
- (2) المنافع والتكاليف تعطى بالمبادئ المعيارية للاقتصاد . فالمنافع مستندة إلى استعداد المستهلكين للدفع من أجل المشروع . والتكاليف هي ما يرغب الحاسرون بتلقيه كتعويض عن ذهاب الموارد .
- (3) ينبغي استعمال معدل الفائدة الاجتماعي (الذي يتضمن تفضيلات الأجيال القادمة) من أجل حسم تيار المنافع الصافية السنوية .
- (4) يصعب تحديد القيود بشكل منفصل ولكنها داخلة في دالة الهدف، فمثلاً ينبغي تضمين اعتبارات توزيع الدخل من خلال توزيع استعداد المستهلك للدفع وفقاً لقدرة الفرد على الدفع . ويعامل قيد التمويل باستعمال علاوة على تكلفة رأس المال أي ، نحسب السعر الاجتماعي لرأس المال ، الأمر الذي سيكون مختلفاً عن سعر السوق .
- (5) إن التعليم المجاني أو المساعد من الجماعة يُشكل مزايا فردية وتكلفة عمومية، أما ضرائب الدخل فهي تكاليف فردية ومجرد تحويلات من وجهة نظر المجتمع .

2-5-3 التحليل الاجتماعي :

إن كلمة اجتماعي تستعمل في الأدبيات للدلالة على ثلاثة جوانب مختلفة في CBA . تستعمل أولاً من أجل إيراد فكرة تضمين التقييم آثار المشروع أو الإنفاق على كل الأفراد في المجتمع وليس فقط أولئك المنخرطين مباشرة فيه (المستهلكين والمنتجين في المشروع) . مثلاً، كل فرد سيتأثر إذا سبب المشروع آثاراً بيئية . كما تستعمل ثانياً من أجل الاعتراف بتضمين الآثار التوزيعية مع الآثار المتعلقة بالكفاءة . وبدون الآثار التوزيعية فإن المرء يكون قد أجرى تقييماً اقتصادياً وليس اجتماعياً . وتستعمل كلمة اجتماعي ثالثاً للتركيز على أن أسعار السوق ليست دوماً مؤشرات عن استعداد الأفراد للدفع . والسعر الاجتماعي سيعني إذن أن سعر السوق قد تم تصحيحه ليتضمن آثاراً لا يحسبها السوق أو يحسبها بشكل غير كامل .

إن الاستعمال الثاني لكلمة اجتماعي المشار إليه أي استعمال الاعتبارات التوزيعية كإضافة على آثار الكفاءة يحتاج إلى تطوير . وبعض المؤلفين يعتبر أن التوزيع لا يجب أن يكون جزءاً من CBA . يمكن المحاججة أن بالإمكان استعمال منظومة الضرائب من أجل هدف التوزيع . ولكن ماذا سيكون الأمر إذا كانت منظومة الضرائب لا تستعمل (أو لا يمكن استعمالها) من أجل الوصول إلى أمثلية الدخول . لذلك سيكون أكثر فائدة إن اعترفنا منذ البدء بأن متخذ السياسة الاجتماعية معني بالتوزيع . وعليه بذلك أن يحاول التأكد من أن نظرية وممارسة CBA تعكس هذا الاهتمام .

وفي كل هذه الجوانب الثلاثة، فإن من الضروري التركيز أن كلمة اجتماعي لا تعني وجود رؤية تنظيمية للدولة على أنها كيان له تفضيلات مختلفة عن تميمات الأفراد . بل تستعمل الكلمة للتركيز على أهمية كاملة لتفضيلات كل الأفراد سواء أكانوا أغنياء أم فقراء أو كانوا متأثرين بالمشروع مباشرة أو غير مباشرة .

إن من أجل حساب العائد من التعليم (الاجتماعي - مقابل الفردي) ثمة فوارق في عناصر التكلفة والمنفعة . تجمعها في الجدول التالي .

الجدول (1-3) فوارق التكاليف والمنافع لاحتساب معدلات العائد

الاجتماعي	الفردي	
ليس كلها مثل الفرد	نعم	التكلفة المباشرة

إجماليه (بما فيها الضرائب)	صافية الضرائب	العائد (الأجور)
تكلفة	إيراد	المنح الدراسية
ينزل منه تعويض البطالة إن وجد	يحسب	الكسب الضائع

3-5-3 الحسم وتحليل تكلفة-منفعة:

إذا استطاع الفرد الخيار فإنه سيفضل الحصول على وحدة من المنافع اليوم عوضاً عنها في المستقبل . وهذا بسبب أن الأفراد يمكن أن لا يستمر بهم العيش إلى يوم حصول المنافع في المستقبل، كما يمكن توقع إمكان اكتساب الفائدة على الوحدة الحالية . وبالتالي مع الزمن فإن المستقبل يأتي ومعه الفوائد المتراكمة وهذا يعني أن هناك أكثر من وحدة منفعة للاستمتاع بها عندها . وبذلك فإذا كان هناك معدل فائدة قدره 10% (أي 0.10) بالعام . وأنا تقارن وحدة منفعة اليوم مع منفعة العام القادم فإن الوحدة الحالية ستكون مفضلة بسبب أنها ستكون 1.10 العام القادم . وعملية ضرب السنة الحالية بـ $(1+i)$ للحصول على العام الذي يليه تسمى تركيباً (الفائدة المركبة) .

ولنفرض أن الوحدة اليوم تساوي أكثر من الوحدة في العام القادم هو مكافئ القول أن وحدة العام القادم تساوي أقل من وحدة هذا العام . وبعبارة أخرى فإن الوحدة المستقبلية عليها أن تحسم من أجل إجراء المقارنة مع الوحدة الحالية والحسم هو التركيب بالمعكوس .

نعلم أن وحدة اليوم تعادل $(1+i)$ في العام القادم . فماذا تساوي الـ $(1+i)$ في العام القادم إذا حسبناها اليوم؟ بالطبع أنها تساوي 1 وهو ما بدأنا به . إذن تقسم قيمة العام القادم على $(1+i)$ فنحصل على قيمة اليوم وتسمى القيمة الحالية أي NPV .

مثال

إذا كانت قيمة 120 في العام القادم وبمعدل حسم معادلة 10% فكم هي القيمة الحالية؟ . بالطبع أنها ليست $120-20=100$ بل وتساوي $\frac{120}{1.10} = 109.0909$ ويكون صافي القيمة الحالية $NPV = 9.0909 = 100 - 109.0909$ (أما تشغيل المتى وحدة نقدية اليوم إلى العام القادم بمعدل 10% فتعطي فائدة تساوي 20 وحدة)

ولاقرار ماذا كان المشروع يستأهل تبنيه ينبغي أن تكون NPV أكبر من الصفر (في مثالنا 9.0909 للمئة وحدة تكلفة). وثمة عناصر أخرى تستعمل أيضاً لاتخاذ القرار منها معدل العائد الداخلي IRR.

وواضح أن حصيلة المشروع تعتمد بشدة على معدل الفائدة المستعمل للحسم. فإذا كان معدل الحسم المستعمل هو 25% فإن القيمة الحالية لـ 120 وحدة في العام القادم ستكون اليوم 96. بينما التكلفة الآتية هي 100 وبالتالي فإن $NPV = -4$ والمشروع لا يستأهل القبول. وهناك معدل الفائدة السائد في السوق الذي قد يستعمل لإجراء الحسم في التقييم المالي للمشروع بينما يستعمل معدل الفائدة المصحح (بإزالة تشوهات السوق) في التحليل الاقتصادي والاجتماعي للمشروع. أي يستعمل معدل الفائدة الاجتماعي في إجراء الحسم.

وينطبق مبدأ الحسم على المبالغ التي تبقى لأكثر من سنة وذلك وفق العلاقة التالية:

$$\text{حيث: } \frac{B}{(1+i)^t}$$

B القيمة الاسمية للمنافع المستقبلية (دفعة واحدة)

i معدل الحسم السنوي

t عدد السنوات

أما إذا كان المنافع مقسطة على أكثر من سنة. فإن قيمتها الحالية تصبح:

$$\frac{B_1}{(1+i)} + \frac{B_2}{(1+i)^2} + \frac{B_3}{(1+i)^3} + \dots + \frac{B_t}{(1+i)^t}$$

$$\text{أي: } \sum_{t=1}^{t=T} \frac{B_t}{(1+i)^t}$$

أو إن تيار المنافع (أو التكاليف) لوحدة واحدة اعتباراً من السنة القادمة (t=1) إلى نهاية المشروع t=T يمكن أن يكتب كما يلي:

$$\frac{1}{(1+i)} + \frac{1}{(1+i)^2} + \dots + \frac{1}{(1+i)^T} = \sum_{t=1}^{t=T} \frac{1}{(1+i)^t}$$

4-5-3 معدل العائد الداخلي:

1-4-5-3 معادلات لحساب IRR:

إن المعادلة العامة لحساب IRR تأخذ عموماً الشكل التالي:

$$C = \frac{R_1}{(1+r)} + \frac{R_2}{(1+r)^2} + \dots + \frac{R_i}{(1+r)^i} + \dots + \frac{R_n}{(1+r)^n}$$

حيث C = جملة التكلفة يوم التخرج بما فيها نقص الكسب (قيم التكاليف السنوية + فوائدها المركبة).

الحدود الأخيرة من المعادلة تتناقص قيمتها إلى أن تنعدم تقريباً.

ملاحظة:

أو أن معدل المردود الداخلي IRR ويحسب عادة بالمعادلة:

$$\sum_{i=1}^n \frac{R_i}{(1+r)^i} - \sum_{j=1}^m \frac{C_j}{(1+r)^j} = 0$$

حيث R_i فارق الدخل للسنة i الصافي (بين مستويين من التعليم متتالين أم لا).

$$0 = \frac{CF_0}{1} + \frac{CF_1}{(1+i)} + \frac{CF_2}{(1+i)^2} + \frac{CF_j}{(1+i)^j}$$

CF_j التدفق النقدي الصافي (المنافع - التكاليف)

j عدد السنوات

CF₀ التكلفة الفورية

معادلات مختصرة لحساب IRR:

2-4-5-3

تطرح الأدبيات معادلة لمنسر تحسب مُعدلات العائد الحدي أو المتوسط على الشكل التالي:

$$TMR = \frac{\ln R_{D1} - \ln R_{D0}}{t_{D0D1}} \quad \text{المعدل الحدي للمردود}$$

$$TR = \frac{\ln R_{D1} - \ln R_{D0}}{t_{D1}} \quad \text{المعدل المتوسط للمردود}$$

LnR = اللوغاريتم الطبيعي للدخل

D₁ = دبلوم الوصول

D₀ = دبلوم الأصل

t_{D0,D1} = المدة اللازمة للحصول على الدبلوم

مثال:

إذا كانت بداية أجر عامل يحمل البكالوريا = 200 دينار
وبداية أجر عامل يحمل الشهادة الجامعية = 500 دينار
وبداية أجر الأمي = 150 دينار
ومدة الدراسة الجامعية 4 سنوات

$$TMR = \frac{Ln_{500} - Ln_{200}}{4} = \text{فإن معدل المردود (الحددي)}$$

$$TR = \frac{LnR_{500} - LnR_{150}}{t_{16}} = \text{المعدل المتوسط للمردود}$$

بفرض الأمية = 0 سنة دراسية

$$t_{D1} = \text{طول مدة الدراسة للوصول الى الدبلوم المعني}$$

$$C_j = \text{تكلفة الاستثمار للسنة } j$$

$$r = \text{المعدل الداخلي لمردود الاستثمار (الفردى).}$$

$$m = \text{عدد السنوات التي يكون فيها استثمار.}$$

$$n = \text{العمر المنتج.}$$

أمثلة عن معدلات العائد:

3-4-5-3

ثمة العديد من الدراسات التي حسبت معدلات العائد في دول العالم وزمره، نجمع بعضاً من نتائجها في الجدولين

التاليين:

الجدول (2-3) معدلات العائد لمختلف مستويات التعليم في أقاليم العالم (نسبة مئوية)

معدل العائد الخاص على العالم			معدل العائد المجتمعي على العالم			الأقاليم
عالي	ثانوي	ابتدائي	عالي	ثانوي	ابتدائي	
27.8	26.6	41.3	11.2	18.2	24.3	أفريقيا جنوب الصحراء
19.9	18.9	39.0	11.7	13.3	19.9	آسيا
21.7	15.9	17.4	10.6	11.2	15.5	أوروبا/ الشرق الأوسط/ شمال أفريقيا
19.7	16.8	26.2	12.3	12.8	17.9	أمريكا اللاتينية والكاريبي
12.3	12.4	21.7	8.7	10.2	14.4	دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
20.3	18.1	29.1	10.9	13.1	18.4	العالم

المصدر: ساخاروبولس 1994 عند علي عبدالقادر وآخرون 2001

الجدول (3-3) معدل العائد على التعليم في عُتْبة من الدول العربية (الطريقة الموسعة)

البلد	المغرب	الصومال	السودان	تونس	اليمن	الأردن*	عُمان**	موريتانيا*	الكويت*
مُعدل العائد الاجتماعي									
الابتدائي	50.5	20.6	-	-	2.0	-	17.1	-	-
الثانوي	0.1	10.4	8.0	-	26.0	-	6.6	-	-
العالي	13.0	19.9	4.0	-	24.0	-	6.4	-	-
مُعدل العائد الخاص									
الابتدائي	-	59.9	-	-	10.0	2.80	19.3	0.96-	-
الثانوي	-	13.0	13.0	13.0	41.0	0.30-	7.9	8.07	6.5
العالي	-	33.2	10.0	27.0	56.0	12.05	17.2	10.43	8.0

المصدر : ساخارويوس 1994 ص 1341 جدول أ-1

* الأوراق القطرية الأولية للبحث الميداني في المعهد العربي للتخطيط حول العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد

الاستثمار البشري .

** عمانين 1996

5-5-3 مشكلات استعمال معدل العائد في تخطيط التعليم:

يُمكن لمخطط القوى العاملة الاستناد إلى معدلات العائد من التعليم (بحسب المستويات والتخصصات) لإعداد إسقاطاته لعرض القوى العاملة المتعلمة. ويشترط لذلك ألا تكون التشوهات الأجرية وغيرها في السوق كبيرة لدرجة يفقد معها مفهوم معدل العائد مصداقية الفعلية كمؤشر عن وضعية السوق والإنتاجية. وعلى العموم فإن مُشكلات عدة تبقى في هذا الإطار.

- (1) افتراض حرية الفرد حين قرار استثماره في رأس المال البشري بدلالة معدل العائد .
- (2) اعتبار الطلب على التعليم محفوزاً كلكه بجوافز اقتصادية .
- (3) افتراض المنافسة كاملة في سوق العمل وبذلك لا يأخذ بالحسبان عدم مرونة الأجر، تجزؤ الأسواق .
- (4) افتراض وجود البيانات عن سوق العمل الحالية والمستقبلية لدى المستثمر .
- (5) مشكلات قياس العديد من جوانب المعدل في التكاليف والمنافع الحالية والمستقبلية .
- (6) التحكيم الذي يجريه المرشح بين معدل العائد وقدراته الخاصة .
- (7) الجوانب المؤسسية العديدة المؤثرة على معدل العائد (سياسات الحكومة مثلاً في التشغيل وسلام الرواتب ومجانبة التعليم . . والضرائب . . .) .
- (8) يهمل الأغراض غير الاقتصادية لطلب التعليم
- (9) لا يسمح بتحديد مقدار الاستثمار الإضافي في التعليم بل فقط اتجاهه مع كبر مُعدل العائد .

6-5-3 معدلات العائد من التعليم وتوزيع الدخل في سوريا:

مثل بقية البلدان توجد في سوريا هرمية للدخول والأجور تعكس خصائص شخصية (قدرات، تعليم، اختصاص، . . .) وخصائص المناخ الاقتصادي . الاجتماعي وبعض متغيرات العمل (الفرع، القطاع، الوظيفة، حجم المشروع ووضعها في السوق، مستوى ثقافته . . .) .

وأن وجود سوق "غير نظامية"، وهو أمر عولج كثيراً في الأدبيات حول البلدان النامية، بجوار سوق عمل عصرية (تشمل القطاع الحديث من الاقتصاد والإدارة الحكومية) يطرح مشكلة أخرى. إذ أن هيكل الأجور

وحدودها الدنيا والحماية المؤسسية للعمل لا تشمل إلا العاملين في القطاع النظامي وحتى جزءا منهم أي أقلية من العاملين لأن أغلبية المشاركين في قوة العمل يتمركزون في القطاع غير النظامي، ريفيا وحضرياً.

وعادة ما تصطدم دراسات الأجيال بمشكلة وجود البيانات، أو عدم دقتها إن وجدت، وخصوصاً في البلدان النامية، وفي قطاعها التقليدي على وجه التحديد. وتتيح لنا بيانات من عينة عن الدخل في دمشق شملت ذكورا من 20-49 عاماً مناسبة للتحليل وحساب معدلات العائد وتدقيق بعض الفرضيات حول التعليم والدخل ودور عدد من المتغيرات كالعمر والقدم والقطاع وفرع النشاط. سواء وفق تيار رأس المال البشري أو تيار سوق العمل المجزأة (الجدول (4) والشكل (1)).

$$TMR = \frac{LnR_{D1} - LnR_{D0}}{t_{D0,D1}} \quad \text{المعدل الحدي للمردود}$$

وقد قادت الدراسة إلى عدد من النقاط:

أولاً: وجود ارتباط موجب وجوهري بين مستوى التعليم ومستوى الدخل، (الشكل رقم 2) وهي ظاهرة معروفة عالمياً، ولكن ثمة استثناءين:

- (1) دبلوم التعليم الإعدادي ينقص من دخل الفرد بالمتوسط بالقياس بالابتدائي (الفرق غير جوهري بـ 5%) والسبب قد يعود لاختلاف الخبرة وقطاع العمل ونوعه...
- (2) الوضع غير المواتي لحملة الدبلوم التقني أو المهني (ومعظمهم من دور المعلمين).

وبقية الصلات جيدة التعبير عن الظاهرة، وخصوصاً بين الثانوي والعالي أياً كان الاختصاص. ودراسة الطب من إحدى الدراسات مالياً ويقترّب دخلها المتوسط من دخل حملة الدكتوراه وهو أمر غير موات لحملة الدكتوراه. (انظر الشكل رقم 2).

ثانياً: يوضح تحليل جانبيات "عمر-كسب" (Profils Age-Gain) نفس الظاهرة العالمية إلا أن المنحنيات

- الصاعدة لا تعود إلى الهبوط في نهاية المسار المهني (بسبب حدود العينة العمرية): انظر الشكل رقم (3).
- (1) أثر العمر أحسن بالنسبة للأجيال الأكبر عمراً، والفروق ضئيلة للأعمار الصغيرة وفق مستويات التعليم.
- (2) يتميز التعليم العالي عن بقية المنحنيات (شكل 4).

- (3) يختلف الاختصاص في التعليم العالي في تعويضه بتنضيد واضح . ويزداد الفرق حسب العمر (إلا الطب فوضعه شاذ بسبب صغر حجم العينة) .
- (4) يفسر العمر 12.11% من فروق الدخل والتعليم 19.37% (وهي قيم ضعيفة وفق رأس المال البشري) .
- (5) يزداد ضعف القوة التفسيرية في أول العمر .

ثالثاً: تظهر وقائع أخرى ملفتة للنظر (تعارض في بعضها مع نظرية رأس المال البشري):

- (1) بروز قيمة مفرطة للشهادة وللسنوات التعليمية الختامية المؤدية للشهادة. (الأثر الخاص بالدبلوم). فبعدد تساوم السنوات التعليمية يكسب حامل الشهادة أكثر بكثير من غير الحاصل على الشهادة. ويختلف الفرق من دبلوم لآخر (2.6% للدبلوم التقني والمهني و62.8% للدبلوم الجامعي. فإذا كان التعليم يرفع الإنتاجية فلماذا أثر الدبلوم الكبير هذا؟). إذن فالتعليم كمصفاة أو كمقسم لليد العاملة قد يفسر هنا فروق الدخل بشكل أفضل من رأس المال البشري وبذلك يبرز الأثر الاجتماعي للدبلوم (أي دبلوم!).
- (2) مردود سلبى لسنوات الدراسة الإضافية (فوق الشهادة).
- (3) فالدبلوم وليس محتواه هو الهام. وأن سنة إضافية بعد الدبلوم تعني شكاً في قيمته لدى العامل نفسه ولدى رب العمل. ولا يزول الأثر السلبى تماماً إلا بالدبلوم الأعلى.
- (4) أن مردود الدبلوم التقني والمهني ضعيف.
- (5) ارتفاع معدلات العائد في العمل الحكومي.